

تقرير عن الجهود الوطنية لتعزيز الحق في التعليم بمناسبة اليوم الدولي للتعليم 24 يناير 2023

يحتفل المجتمع الدولي سنويا باليوم الدولي للتعليم في الرابع والعشرين من يناير بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، والحق في التعليم حق من حقوق الإنسان في حد ذاته، وهو في نفس الوقت وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، كما ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادتيه 13-14 على إقرار الدول الأطراف بحق كل فرد في التعليم. ويضع الدستور المصري إطارًا شاملاً للتعليم بوصفه حقاً لكل مواطن في سبع مواد تتناول كافة أبعاد التعليم، كما تتضمن كل من "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026) قسماً خاصاً عن الحق في التعليم يستهدف ضمان الإتاحة والكفاءة والاستدامة والمرونة، وتحسين تنافسية ومخرجات التعليم، وتحسين جودة التعليم بصفة عامة. وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان تقريراً حول الجهود الوطنية لتعزيز الحق في التعليم في مصر.

أولاً: الإنفاق العام على التعليم

يعكس النمو المضطرد للمخصصات المالية لقطاع التعليم بالموازنة العامة للدولة الالتزام باستيفاء الاستحقاقات الدستورية، فقد بلغت المخصصات المالية لقطاع التعليم بموازنة العام المالي 2023/2022 475.7 مليار جنيه للتعليم الجامعي وقبل الجامعي فضلاً عن 79,3 مليار جنيه للبحث العلمي.

كما يغطي المخطط الاستثماري لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للتعليم قبل الجامعي عن العام المالي 2023/2022 كافة جوانب مضمون الحق في التعليم، إذ تستهدف خفض كثافات الفصول والتوسع في إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتوجيه استثمارات بقيمة 15.4 مليار جنيه لإنشاء 25 ألف فصل في كافة المراحل التعليمية بمعدل نمو 40%، وتخصيص 2.5 مليار جنيه لإنشاء المدارس اليابانية ومدارس النيل ومدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM والبالغ عددها حالياً 19 مدرسة، وإنشاء 20 ألف مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية لربط التعليم باحتياجات سوق العمل، والتوسع في توفير الشاشات والفصول الذكية بقيمة 324 مليون جنيه، والبدء في تنفيذ برنامج "التعليم 2" لتحسين أداء المعلم باعتمادات مالية 700 مليون جنيه، وتوجيه 700 مليون جنيه لبنك المعرفة.

كما يستهدف المخطط التوسع في ميكنة الاختبارات بالجامعات الحكومية لميكنة 154 مركزاً بمخصصات قدرها مليار جنيه، وإنشاء وتشغيل ستة جامعات تكنولوجية بست محافظات بمختلف الأقاليم بطاقة استيعابية 22.5 ألف طالب ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية إلى 9 جامعات. فضلاً عن إنشاء وتشغيل 15 جامعة أهلية بطاقة استيعابية 150 ألف طالب، باعتمادات مالية 7.4 مليار جنيه. كما بدأت الدراسة في أربع جامعات تضم 40 كلية تتيح العلوم الحديثة في أربع مدن جديدة.

ثانياً: الجهود الوطنية لإعمال الحق في مرحلة التعليم قبل الجامعي التوافر والإتاحة

- بلغ عدد الطلاب المقيدين في المنظومة التعليمية في العام الدراسي 2021/2020 أكثر من 24.4 مليون طالب في أكثر من 57.7 ألف مدرسة في جميع أنحاء مصر، مما يجعلها أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورغم العدد الهائل من الأطفال في سن الدراسة تم اتخاذ خطوات ناجحة لضمان أن يكون التعليم قبل الجامعي قادر على استيعاب جميع الأطفال، فوصل معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في مصر بالفعل للمعدلات العالمية منذ عام ٢٠١٩ مسجلاً ١٠٠٪. أما معدل إتمام المرحلة الإعدادية فسجل 82.5% ومعدل إتمام التعليم الثانوي فسجل 57.2%. كما تراجعت نسبة الأمية بشكل ملحوظ لتصل إلى 24.2% لتصبح على مشارف الانتهاء منها كما حددتها خطة الدولة المصرية.

إمكانية الالتحاق

- تعمل الدولة على تضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف، حيث تستهدف خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي (2023/2022) توجيه حوالي 5.1 مليار جنيه لاستكمال المرحلة الأولى، ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، بإنشاء وتطوير 13772 فصلاً دراسياً، فيما يبلغ عدد المدارس المستهدفة صيانتها 1430 مدرسة، وكذلك إنشاء وتطوير 5410 فصول لمحو الأمية، وتوجيه استثمارات تتجاوز 4.2 مليار

- جنيه لإنشاء وتطوير وتوسعة 8400 فصل في كافة المراحل التعليمية، بـ 75 تجمعاً حضرياً، تقع ضمن النطاق الجغرافي للمرحلة الأولى من مشروع "حياة كريمة"، بما يساهم في تضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الريف والحضر.
- تبذل الدولة جهوداً لمعالجة ظاهرة التسرب من التعليم ومنها برنامج "مكافحة التسرب من التعليم"، وإنشاء لجان للحد من التسرب في العديد من المدارس الابتدائية بمختلف المحافظات، وإعلان الخطة القومية لمعالجة التسرب من التعليم، وبناء قدرات عدد من المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ومديري المدارس بالمحافظات المعنية، بالإضافة لتوعية عدد من أولياء أمور التلاميذ المعرضين للتسرب في هذه المحافظات.
- تعمل الدولة على إعمال حق الأطفال ذوي الإعاقة، حيث يوجد لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني 101691 طالبا مدمجا في المدارس الحكومية و44373 طالب تربية خاصة و11 فصلا لمتعدي الإعاقة، ويتنوع طلاب التربية الخاصة بين الإعاقات الذهنية والبصرية والسمعية، كما يبلغ عدد معلمي التربية الخاصة 9762 معلما.
- تخصيص 500 مليون جنيه لدعم الطلاب غير القادرين، والطلاب من ذوي الإعاقة، وطلاب التدريب الفني والمهني. كما تم إعفاء 4.5 مليون طالب في مختلف المراحل التعليمية من المصروفات الدراسية، وتحمل تكلفة التعليم المدرسي لأكثر من نصف مليون طالب من غير القادرين وغير الحاصلين على الدعم النقدي بإجمالي 5 ملايين طالب. كما تم دعم كفاءة 1000 مدرسة مجتمع لاستيعاب 34 ألف طالب تسربوا من التعليم أو من تخطوا سن الالتحاق الرسمي، بالإضافة إلى توفير دعم غذائي ونقدي لأسر هؤلاء الأطفال، لتشجيعهم على الحاق أطفالهم بالتعليم وحفاظاً على صحة الأطفال.
- شرعت الدولة في تعيين 150 ألف معلم، بواقع 30 ألف معلم كل عام لتلبية احتياجات تطوير قطاع التعليم. وتستهدف الخطة الموضوعة للصفوف العليا من المرحلة الابتدائية تدريب 180,000 معلم في أربعة مواد دراسية، العلوم والرياضيات واللغة العربية والدراسات الاجتماعية.

إمكانية القبول

- وضعت الدولة خطة تحول شاملة للمنظومة التعليمية حيث شرعت منذ عام ٢٠١٨ في برنامج إصلاح وتحول كامل للتعليم، يطلق عليه دولياً "التعليم ٢٠٣٠"، ومن المقرر أن يكتمل البرنامج بحلول عام ٢٠٣٠ ويهدف لإعادة هيكلة التعليم قبل الجامعي بما يضمن: التطوير المهني المستمر ورفع قدرات المعلمين وإدخال تقنيات التدريس الجديدة، وتغيير طريقة الامتحانات والتقييمات، لإصلاح المناهج الدراسية لتكون أكثر اعتماداً على المهارات، وتطوير البنية التحتية الرقمية للمدارس لدعم استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية، توسيع الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي الجيد والتعليم الخاص للأطفال ذوي القدرات المختلفة.
- شجعت الدولة المدارس على الحصول على شهادة الاعتماد والجودة حتى بلغت نسبة المدارس الحاصلة على شهادة الاعتماد والجودة 12% من إجمالية المدارس وذلك عام 2022/21 مقارنة بنسبة 3% عام 2014/13. كما تقدمت مصر 45 مركزاً في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني عام 2021 حيث احتلت المركز 68 مقارنة بالمركز 113 عام 2017.
- أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني وخطتها التنفيذية السنوية (2022 – 2026) كما عززت وزارة التربية والتعليم إجراءات تطوير وحدة تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان بالوزارة؛ لتمكينها من قيادة وحدات حقوق الإنسان بالمديريات التعليمية والإدارات والمدارس لقيادة عملية تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والعمل على نشر وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والمواطنة بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، وإعداد دليل الإنجاز الموسسي للوحدات بالمديريات التعليمية لرصد وتقييم أنشطتها.

القابلية للتكيف

- دعمت الدولة استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، من خلال تبني سياسة تنويع مصادر التعلم لتتضمن منصة التعليم الرقمي المرتبطة ببنك المعرفة. حيث تم توفير أجهزة "تايلت" مجاناً لطلاب الصف الأول الثانوي وتوصيل مدارس المرحلة الثانوية بشبكات داخلية بها خادم معلومات وشبكة انترنت ذات سرعة مرتفعة، مع إتاحة إمكانية الدخول لتلك الشبكات من خارج المدرسة بدون تكلفة من خلال مراكز الشباب، وتستمر هذه الجهود عبر توجيه 3.75 مليار جنيه، لتوفير أجهزة التابلت لطلاب المرحلة الثانوية، و874 مليون جنيه للتوسع في توفير الشاشات والفصول الذكية، ونحو مليار جنيه لتطبيق "الجدارات" في مدارس التعليم الفني والمدارس التطبيقية، والبدء في تنفيذ برنامج التعليم EDU 2.0 باعتمادات مالية تبلغ 700 مليون جنيه، لتحسين أداء المعلم، وتنمية مهارات الطلاب، وكذا توجيه 700 مليون جنيه إضافية لبنك المعرفة.
- أتاحت الحكومة عدداً من المنصات والقنوات التعليمية التليفزيونية (مدرستا 1،2،3) لمختلف المراحل الدراسية، وتطبيق فترات المشاهدة للقنوات التعليمية بمختلف مراحل التعليم، مما يساهم بشكل فعال في توفير وقت كافٍ لممارسة الأنشطة بمختلف أنواعها، والمساهمة في اكتشاف الموهوبين ورعايتهم.

- تنفيذ عدد حوالي 20 ألف مشروعاً لتطوير وصيانات مختلفة بالمدارس القائمة لرفع كفاءتها والحفاظ على استقرار الحالة الإنسانية لها.

ثالثاً: الجهود الوطنية لإعمال الحق في التعليم في مرحلة التعليم الجامعي التوافر والإتاحة

- ارتفع عدد الجامعات الحكومية مع تحقيق تنوع مستمر في البرامج والمسارات التعليمية، وزيادة التغطية الجغرافية لتصل إلى 100%، وفقاً لإحصاءات 2022، بلغ عدد الجامعات الحكومية 27 جامعة منها 4 جامعات أُسست في الأعوام الأربعة الأخيرة، تضم 516 كلية، مقارنةً مع 392 كلية في 2014، بمعدل نمو حوالي 32%.
- تم إنشاء 124 كلية ومعهداً جديداً للدراسات العليا بالجامعات الحكومية، واستحداث 271 برنامجاً جديداً بالجامعات الحكومية تخدم احتياجات سوق العمل ليصل عدد البرامج إلى 389 برنامجاً، مما ساهم في زيادة في الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد بنسبة 36%.
- إنشاء (12) كلية ومعهداً جديداً بالجامعات الحكومية، وتعديل مسمى (10) بالجامعات الحكومية لصالح العملية التعليمية والبحثية، البدء في إنشاء الجامعة المصرية لتكنولوجيا المعلومات بالعاصمة الإدارية الجديدة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إنشاء جامعة خاصة هي جامعة المدينة بالقاهرة. كما تم البدء في إنشاء مدينة الفضاء المصرية، والبدء في إنشاء أكاديمية خاصة بالموهوبين والنايغين.
- اتجهت الدولة لإنشاء وتشغيل خمس عشرة جامعة أهلية، بمختلف محافظات الجمهورية بطاقة استيعابية 150 ألف طالب، باعتمادات 7.4 مليار جنيه، حيث تم بدء الدراسة في أربع جامعات تضم 40 كلية، ليصل معدل التغطية إلى 33%.

إمكانية القبول

- أسفرت جهود الدولة لتحسين جودة التعليم العالي بما يتوافق مع المعايير العالمية عن تقدم مصر في 2020 بـ 9 مراكز في التصنيف العالمي لجودة التعليم، كما أصبحت في المركز الثالث عربياً وفقاً لتصنيف "Us news" العالمي، لتقفز من المركز الـ 51 في عام 2019 إلى المركز 42 في عام 2020، بين 80 أفضل دولة على مستوى العالم، شهد تصنيف US NEWS العالمي للعام 2020 إدراج 14 جامعة مصرية مقارنةً بـ 11 جامعة العام (2019) بزيادة ثلاث جامعات حكومية وهي بنى سويف وبنها والمنيا؛ فضلاً عن زيادة نسبة المنشورات من 0.49% لتصل إلى 0.70% في 4 سنوات (2014-2018).
- تم إدراج 23 مؤسسة تعليم عالٍ بتصنيف "التايمز" البريطاني عام 2022، كما حصلت مصر على المركز 26 عالمياً في مجال النشر الدولي لعام 2021 في مؤشر "سيماجو" الإسباني للنشر الدولي، مقارنةً بالمركز 28 في 2020، واحتلت المرتبة الأولى أفريقياً في مؤشر المعرفة العالمي عام 2021، حيث حصلت على المركز 53 من بين 154 دولة. وتقدمت مصر 11 مركزاً في المؤشرات الدولية الخاصة بالبحث العلمي والابتكار.
- ارتفع عدد الكليات والبرامج الجامعية الحاصلة على الاعتماد بنسبة 565% من 46 عام 2014 إلى 306 (221 كلية و85 برنامج) عام 2022.

القابلية للتكيف

- يشهد التعليم الجامعي توسع في ميكنة الاختبارات بالجامعات الحكومية، ومن المُستهدف توفير اعتمادات قدرها مليار جنيه لميكنة 154 مركز اختبار، بمعدل نمو 125% مقارنةً بخطة العام المالي (2022/21). وتوجيه 442 مليون جنيه لإنشاء وتشغيل 6 جامعات تكنولوجية بطاقة استيعابية 22.5 ألف طالب، ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية نحو 9 جامعات، وتوجيه 4.4 مليار جنيه، لإنشاء وتشغيل 10 جامعات أهلية بطاقة استيعابية 150 ألف طالب.